علم الجرح والتعديل.. هكذا تحمى كل فرقة مروياتها فى كتب الحديث

□ كيف دوّن أئمة الجرح والتعديل كتبهم فى معرفة أحوال الرواة على أساس مذهبى لا على أساس أخلاقى؟ □ لماذا يرى معظم المسلمين أن سيرة ابن هشام هى المرجع الصحيح لمعرفة السيرة النبوية بينما الكاتب الحقيقى لتلك السيرة مُتّهم من علماء الحديث بالزندقة؟

محمد السعيد مشتهرى

لا يشك مسلم أن الله تعالى رضى عن المؤمنين من صحابة رسول الله الذين أخلصوا دينهم لله، وبايعوا الرسول على ذلك، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله. ولا يشك مسلم أن الله تعالى حذر من المنافقين من أهل المدينة ومن حولها من الأعراب، ومات رسول الله وهو لا يعلم من هم، يقول الله تعالى: «وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ».

فعلى أى أساس شرعى أقام أئمة الجرح والتعديل علمهم بأحوال الرواة الذين قام عليهم علم الحديث، وهناك صفات فى البشر تحتاج إلى فترات زمنية طويلة، وإلى مواقف متعددة من الابتلاء والتمحيص، حتى يمكن اكتشافها، خصوصا أن الله وحده هو الذى يعلم ما يحمله الإنسان فى قلبه، فهو القائل: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى».

لقد دوّن أئمة الجرح والتعديل كتبهم فى معرفة أحوال الرواة على أساس عقدى مذهبى، وليس على أساس أخلاقى، وذلك على مستوى كل الفرق الإسلامية، فجعلوا الشرط الأول لقبول رواية الراوى أن يكون مذهبه العقدى موافقا لمذهب الفرقة التى ينتمى إليها إمام الجرح والتعديل!!

فإذا درسنا مدارس الجرح والتعديل على مستوى الفرق الإسلامية، سنجد أولا أن الإشكال الأكبر هو غياب مدوناتها عن القرن الأول الهجرى، وهو القرن الذى حمل الحلقات الأولى من السند الروائى!! وثانيا: لن نستطيع أن نخرج بنتيجة شافية فى الحكم على أى راوٍ من الرواة، فالمجروح عند الشيعة عُدل عند السنة، بل وسنجد داخل الفرقة الواحدة أن المجروح عند مذهب من مذاهبها العقدية عدل عند مذهب عقدى آخر!!

فإذا ذهبنا إلى مدونات القرن الثانى الهجرى، وجدنا الذهبى يذكر قائمة بأسماء جمع من المؤلّفين قيل إن لهم مدونات، وعند التحقيق العلمى لم يعثر إلا على صحف منسوبة إلى الإمام مالك قيل إنها الموطأ، وأصحاب هذه المدونات هم:

ابن جريج «ت١٥٠هـ»، أبو حنيفة «ت١٥٠هـ»، ابن اسحاق «ت١٥٢هـ»، سعيد بن عروبة «ت١٥٦هـ»، الأوزاعى «ت١٥٧هـ»، سفيان الثورى «ت١٦١هـ»، حماد بن سلمة «ت١٦٧هـ»، الليث بن سعد «١٧٥هـ» مالك بن أنس «ت١٧٩هـ»، ابن المبارك «ت١٨١هـ»، ابن وهب «ت١٩١هـ».

قال الذهبى: ومن هذا يُعرف أنّ عمدة التدوين إنّما وقعت فى القرن الثالث من الهجرة!!

فإذا ذهبنا إلى القرن الثالث الهجرى، عصر النهضة الحديثية، الذى ظهر فيه فجأة أصحاب أصح وأشهر أمهات كتب الحديث عند أهل السنة وهى الكتب الستة، نجد كتاب «الطبقات الكبرى»، لصاحبه محمد بن سعد «ت٢٣٠هـ»، وهو أهم كتاب من كتب تراجم الصحابة ومن جاؤوا بعدهم.

لقد قسم ابن سعد المصادر التى استقى منها تراجمه إلى قسمين: قسم لم يصرّح فيه بمصادره، وهو القسم الأكثر من كتابه، وقسم أفصح فيه عن مصادره وعددها ثمانية، وقد ضعف المحدثون كثيرا منها، وسأذكر منها ثلاثة:

١- محمد بن إسحاق «ت١٥٢هـ»: صاحب كتاب السيرة النبوية، اتهمه بعض أهل الحديث **بالزندقة**، وأنه أدخل فى السيرة النبوية روايات منكرة منقطعة، نقل عنه زياد البكائى «ت١٨٣هـ» أخبار السيرة، ثم نقل ابن هشام «ت١٨٢هـ» عن زياد هذه السيرة بعد أن نقحها واختصرها وسماها «سيرة ابن هشام»!!

إن معظم المسلمين يعلمون أن سيرة ابن هشام، «ت١٨٢هـ»، هى المرجع الصحيح لمعرفة السيرة النبوية والأكثر شهرة بينهم، ولكنهم لا يعلمون أن صاحب هذا الكتاب أصلا هو ابن إسحاق، «ت١٥٢هـ»، المتهم من قبل أئمة الجرح والتعديل بالزندقة!!

٢ـ هشام بن محمد الكلبى الكوفى «ت٢٠٦هـ»: من كبار الإخباريين الشيعة الأوَل، جرحه أهل السنة لأنه انتقد الأمويين واعتبرهم المسؤولين عن الفتنة الكبرى، وأيد العلويين والعباسيين، واعتمد الطبرى فى تاريخه على روايات الكلبى فى الأحداث التى تخدم موقفه من الفتنة الكبرى، ولم ينظر إلى مسألة تشيعه!!

٣- محمد بن عمر الواقدى «ت٢٠٧هـ»: اتُهم بالتشيع، انفرد بروايات وأخبار وأحاديث غير معروفة، بلغ عددها ثلاثين ألف حديث، تباينت آراء المحدثين فى درجة توثيقه، واعتبره البعض متروكا لتشيعه، وتبدو ميوله العلوية واضحة فى رواياته، فقد أيد على بن أبى طالب فى مواجهته لجيش السيدة عائشة وطلحة والزبير، وكذلك جيش معاوية، وانتقد بشكل حاد سياسة عثمان!!

لقد رمى أئمة الجرح والتعديل الكلبى والواقدى بالتشيع، فمتى علموا بتشيعه؟! الجواب: بعد أن اخترق رواة الشيعة مرويات أهل السنة، وبعد أن دونها المؤرخون والمحدثون فى كتبهم، ثم بعد عقود من الزمن اكتشفوا هذا الاكتشاف العظيم!!

لقد أورد الشيخ محمد جعفر الطبسى فى كتابه «رجال الشيعة فى أسانيد السنة، الصحاح الستة» مئة وأربعين رجلا من رجال الشيعة «١٤٠» دخلوا أسانيد السنة فى أصح كتبها مع الإشارة إلى تشيعهم.. ومن هؤلاء:

١- سليمان بن صرد الخزاعى «ت٦٥هـ»: ورد فى صحيح البخارى وصحيح مسلم، وقال ابن الأثير فى أسد الغابة: كان خيّرا فاضلا له دين وعبادة، وقال الذهبى: من شيعة على ومن كبار أصحابه!!

٢- ظالم بن عمرو الدؤالى «ت٦٩هـ»: ورد فى صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وعده يحيى بن معين من الثقات، وكذلك ابن حجر، وقال الذهبى: كان من وجوه الشيعة!!

٣ـ فضيل بن مرزوق «ت٧٠هـ»: ورد فى صحيح مسلم، وقال سفيان الثورى: ثقة، وقال الذهبى: كان معروفا بالتشيع من غير سبّ!!

فهذه صورة من الصراع المذهبى الذى كان يحكم قلوب رواة الفرق والمذاهب المختلفة قبل عصر تدوين أمهات الكتب الدينية: «تفسير - حديث - فقه - سيرة»!!

فتدبر قول الذهبى: «كان معروفا بالتشيع من غير سبّ»، لتعلم أن مسألة سب الصحابة، سواء كانوا من السنة أو الشيعة، مسألة لها جذورها التاريخية، وأن أئمة الجرح والتعديل أقاموا على هذه المسألة توجهاتهم العقدية والتشريعية فى الجرح والتعديل!!

إن مَن فَضّل علىّ بن أبى طالب على عثمان قالوا عنه «متشيع»، ومن فَضّل عليًا على أبى بكر وعمر قالوا عنه «رافضى»، ومن نال من معاوية ومن بنى أمية فهو «متشدّد فى التشيّع»، ومن نال من أبى بكر وعمر فهو «مغال فى الرفض»!!

ووسط هذه البيئة المذهبية التخاصمية، عاش محمد بن إسماعيل البخارى «١٩٤-٢٥٦هـ»، صاحب أصح كتاب من كتب الحديث عند أهل السنة، «صحيح البخارى»، وولد محمد بن يعقوب الكلينى عام «٢٥٢هـ»، وهو صاحب أصح كتاب من كتب الحديث عند الشيعة، كتاب الكافى، «ت٣٢٩هـ»!!

هذه هى المنظومة الروائية المذهبية التى ظهر فيها المصدر الثانى للتشريع، الذى يحكم أئمة السلف والخلف على منكره بالكفر، ولكن لماذا هذا الحكم الذى ما أنزل الله به من سلطان؟! الجواب: لحماية هذا المصدر الثانى للتشريع، الذى ظهر ينافس دين الله تعالى ويكون حاكما عليه، بعد أن عجز الشيطان عن اختراق كتاب الله تعالى!!

فإذا سألت معظم علماء المسلمين: هل عقوبة الرجم من الشريعة الإسلامية؟! قالوا: نعم!! هل هى فى كتاب الله؟! قالوا: لا!! أليست هذه العقوبة سفكا للدماء بغير حق يُخلد من فعلها فى جهنم؟! قالوا: كيف وهى من المصدر الثانى للتشريع الذى حمل «السنة النبوية» التى أوحاها الله لرسوله خارج حدود كتاب الله!! وقد كتبت فى هذا الموضوع مقالا بعنوان: «عندما يكون الرجم شريعة يهودية لبست ثوب السنة النبوية»!!

لقد كان الصحابة معاصرين لرسول الله، ومنهم من تولى الخلافة، فلماذا لم يكن تدوين الحديث من أولويات عملهم إذا كان حقا شريعة إلهية واجبة الاتباع؟! وإذا كانت هناك مدونات فى القرن الأول الهجرى، كما يدعى أهل الحديث، فلماذا لم تأخذ مكانتها العلمية قبل مدونات القرن الثالث الهجرى؟!

والسؤال الذى يفرض نفسه دائما: لماذا لم تتول «الخلافة الراشدة»، بمؤسساتها الحكومية المختلفة، مسؤولية تدوين كتب التفسير والحديث والفقه والتاريخ الإسلامى، وأعطت ظهرها لما يفعله المسلمون فى دين الله تعالى، كلّ حسب عقيدته التى تربى عليها، فلا نجد كتابا من أمهات كتب التراث الدينى إلا وصاحبه إن لم يكن إمام مذهب يكون تابعا له مقلدا!!

لقد قام «علم الجرح والتعديل» على أسس وشروط عقدية تحمى كل فرقة بها مروياتها من أن تُخترق من رواة الفرق الأخرى، ومع ذلك حدث الاختراق، وما زال موجودا فى الكتب إلى يومنا هذا، ولم يستطع المتأخرون من علماء الحديث أن يحذفوا حرفا منه، لأنهم لو فعلوا هدموا مكانة المتقدمين العلمية، ولذلك اكتفوا بالتنبيه فى هذه الكتب على أن هذا الراوى صفته كذا وكذا، فهل هذا العلم المسمى بعلم الحديث يمكن أن يحمل مرويات «السنة النبوية» التى يكفر منكرها؟!

إنه أمر طبيعى أن يكون تراث الأمم ظنيا فى ثبوته عن أصحابه، وظنيا فى دلالة مروياته، فلا توصف مروياته بالقطعية بأى حال من الأحوال، أما دين الله تعالى فقطعى الثبوت عن الله، فلماذا يصر أئمة السلف أن يجعلوا الظنى الثبوت عن البشر حاكما على القطعى الثبوت عن الله، والله تعالى يقول:

«أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ».

رسوم: Alireza Pakdel

ابن جريج
ضعف العلماء رواياته. أباح زواج المتعة استنادا إلى فقهاء مكة ومذهب شيخه عطاء، وقال الشافعى: استمتع بتسعين امرأة، وقال الصبى: تزوج ستين امرأة، وقيل رجع عن المتعة فى آخر حياته.

الزندقة
تعنى الإلحاد والابتداع وإنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة، يرمى بها كل إمام من أئمة الفرق المختلفة المخالف له، وهى تعنى عند أئمة الجرح والتعديل الطعن الشديد فى عدالة الراوى من جهة دينه.